

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الجمهورية العربية السورية
الجمهورية العربية السورية

وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي

الاجتماع الأول لمجلس تنمية المجتمع
أعالي النيل (ملكال)

التقرير الختامي والتوصيات

الثلاثاء ١٩/أكتوبر ٢٠١٠م

- انعقدت دورة الانعقاد الأولى للعام ٢٠١٠م لمجلس تنمية المجتمع بحاضرة ولاية أعالي النيل - ملكال - بمشاركة عدد "٢١" وزير من وزراء الشئون الاجتماعية بالولايات بقاعة فندق جنوب السودان، وقد كان الحضور بنسبة ٩٠%.
- خاطب الجلسة الافتتاحية الأستاذ/ عادل عوض وزير الدولة بوزارة الرعاية والضمان الاجتماعي مرحباً بالحضور ومؤمناً على أهمية انعقاد هذا المجلس في هذه المرحلة الهامة من تاريخ السودان وهي مرحلة الاستفتاء متمنياً أن يكون إضافة لتحقيق أهداف الوحدة.
- كما خاطب الجلسة السيد مستشار الجندر بحكومة الجنوب مشيراً إلى التحديات التي تواجه العمل في مجال الرعاية الاجتماعية (قلة الميزانيات - مشكلة الاتصالات - التنسيق - التنظيم). مع الاستعداد لإعطاء وقت أطول لتنظيم المؤتمرات.
- خاطب الجلسة وزيرة الرعاية الاجتماعية بولاية أعالي النيل، أشارت إلى المشاكل التي تواجه العمل الاجتماعي بالولاية ومنها (التشرد - الأيتام - قلة الميزانيات - البناء المؤسسي - قلة الدعم الاتحادي).
- ثم تحدث السيد وزير وزارة العمل الاتحادي عن أهمية استفادة الولايات الجنوبية من الفرص المتاحة بغض النظر عما يؤول إليه الاستفتاء، والحوجة للتفكير بالعقل في مصير السودان وليس الجنوب فقط. ولا بد من التركيز على التمويل الأصغر كوسيلة لمحاربة الفقر.
- ثم تحدث نائب والي ولاية أعالي النيل - معتذراً عن الوالي وأمن على أهمية وجود آلية مشتركة لإنفاذ التوصيات التي يخرج بها هذا الاجتماع.
- اختتمت الجلسة الافتتاحية الأستاذة وزيرة الرعاية والضمان الاجتماعي الاتحادية معبرة عن سعادتها بانعقاد هذا الاجتماع بحاضرة ولاية أعالي النيل ملكال، وتقدمت بالشكر والتقدير للأخوة في حكومة الجنوب والأخ سلفاكير ونائبه ريك مشار وحاكم ولاية أعالي النيل ووزير الجندر على استضافة الاجتماع، كما شكرت كل من تكبد المشاق للمشاركة في هذا الاجتماع الهام والذي له ما بعده في مسيرة العمل الاجتماعي وتوحيد الرؤى.

- كما ذكرت بأنهم برئاسة الوزارة أحوج ما نكون لتحديث السياسات الكلية للعمل الاجتماعي ومتابعتها في الولايات المختلفة كل في مجال. وأن الاجتماع في ملكال له خصوصية ونحن على مشارف الاستفتاء وتقرير المصير ونتمنى أن يكون دفعة جديدة وإضافة لتحقيق أهداف الوحدة وسودان موحد. كما عبرت عن بالغ الشكر والامتنان للمشاركة الكبيرة في هذا الاجتماع وهذا دليل نجاح لهذا المؤتمر ويقودنا لنتقاء بالخروج بنتائج إيجابية. كما أشارت للبرنامج المصاحب والذي يشمل برنامج التأمين الصحي - المعاشات - الزكاة في مجالات تهم مواطن أعالي النيل. وختمت حديثها مكررة شكرها لحكومة الجنوب وحكومة أعالي النيل على الاستضافة الكريمة.

الجلسة الثانية:

١/ تم تقديم ورقة التمويل الأصغر كوسيلة لمحاربة الفقر، قدمها الأستاذة إبراهيم أحمد إبراهيم.

- الهدف منها هو استخلاص رأي السادة الوزراء من واقع معيشتهم لقضايا الفقر وأساليب معالجته في ولايتهم بالتركيز على التمويل الأصغر كأحد وسائل التصدي للفقر وعلماً أن نجاح التمويل الأصغر لا يكتمل إلا بنجاح المنشأة الصغيرة "جانبي العرض والطلب".

- القضية المركزية هي صياغة استراتيجية لخفض الفقر يكون التمويل الأصغر أحد مكوناتها ويضاف إليها مكون المعلومات والاستراتيجيات المحددة لتنمية الرييف والتنمية الحضرية ودور القطاع الخاص والآليات للرصد والمتابعة والتقييم على المستوى الاتحادي وعلى المستوى الولائي.

٢/ تم تقديم "المشروع القومي لتنمية المرأة الريفية" قدمتها الأستاذة/ مواهب محمد أحمد، ويهدف المشروع إلى.

- رفع القدرات الإنتاجية للمرأة الريفية وتحسين وضعها الاقتصادي والاجتماعي وصولاً لتحقيق تنمية ريفية شاملة ومستدامة.
- مشاركة المرأة الريفية في تحقيق التنمية الريفية المتكاملة.
- إدخال المرأة الريفية في الدورة الإنتاجية.
- زيادة وتنمية قدرات المرأة الريفية.
- تخفيف الفقر وزيادة دخل الأسر الريفية.

- المساهمة في إحياء الريف وتحقيق الهجرة العائدة.
- المساهمة في زيادة الدخل القومي.
- ٣/ قدم ممثل ديوان الزكاة مداخلة اشتملت على:
 - ١- توزيع كساء الصائم.
 - ٢- تأمين "٤٠٠٠" أسرة.
 - ٣- تأمين "١٠،٠٠٠" أسرة فقيرة.
 - ٤- توزيع "١٠،٠٠٠" حقيبة مدرسية (ملابس - كتب).
 - ٥- شراء "٥٠" خلايا شمسية للمساجد التي تفتقر للكهرباء. وحالياً حزمة خاصة لولاية أعالي النيل ("٣٠٠" ثوب + ملابس للأطفال + ملابس رجالية ونسائية + مشروعات أسر منتجة + "١٠" أفران غاز + سحانات + مفارم لحمية) كما تم دعم المزارعين في شمال أعالي النيل والخطوة القادمة الدخول في مجال التمويل الأصغر من خلال البنك الزراعي.
 - ٦- الاستعداد للتدريب والإجلاس المدرسي وأسس تعاون مستقبلية.
- ٤/ قدم الأستاذ كمال علي مدني مدير عام الصندوق القومي للمعاشات مداخلة كانت كالاتي:
 - السودان أحدث تطوير هائل في نظام الحماية الاجتماعية بمشروع أجازته مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٢م ونفذت مرحلته الأولى عام ٢٠٠٤م، حيث أدخل كل الدخل في الأجر الخاضع للاستقطاع لأغراض المعاش وبالتالي تحسنت المعاشات بعد ذلك التاريخ تحسناً كبيراً وخرج المعاشيون بذلك من الفقر.
 - لم يهمل المشروع المعاشيين القدامى حيث استهدفوا بزيادات في المعاشات منذ عام ٢٠٠٣م وحتى عام ٢٠٠٧م.
 - تحرك ملف معاشات الجنوب كثيراً بزيارة نائب الرئيس للجنوب برفقة الأخت الوزيرة أميرة الفاضل حيث تم الاتفاق على تحريك سداد الاشتراكات والتزام الحكومة القومية بالفترة قبل ٢٠٠٥/١٢/٣٠م وحكومة الجنوب بعد ذلك.
 - زيارة الأخت وزيرة العمل والخدمة العامة بحكومة الجنوب حيث تم الاتفاق على الآتي:

- تقديم الدعم المؤسسي لحكومة الجنوب لتأسيس نظام معاشات.

- تدريب للكوادر.

- هنالك فريق من "٢٢" خبير متخصص يعمل على تسوية المعاشات في الجنوب ويتطلع لتحريك سداد الاشتراكات.

- صناديق الضمان الاجتماعي موجودة في الجنوب منذ عام ١٩٩٧م منذ تأسيس الصندوق في عام ١٩٩٤م.

٥/ قدم نائب مدير بنك الادخار مداخلة كانت كالآتي:

- التمويل الأصغر هو وسيلة فعالة لتخفيض الفقر.

- التمويل الأصغر ينشط الصناعات الصغيرة.

- حجم التمويل المتوفر "٦٥٠" مليار من بنك واحد.

- لا بد من وجود آلية.

- أهمية دور المرأة في التمويل الأصغر.

٦/ قدم مدير عام صندوق التأمين الاجتماعي مداخلة أشار فيها إلى المشاكل التي تشمل بعض المؤسسات المتعثرة في سداد الاشتراكات. وأوصى بأن تساعد حكومة الجنوب في دفع الاشتراكات. كما أكد على التواصل مع الجنوب في كل المجالات.

٧/ قدم مدير عام صندوق التأمين الصحي مداخلة أشار فيها إلى أن نظام التأمين الصحي من أنظمة الضمان الاجتماعي وآلية فاعلة لمكافحة الفقر من حيث مفهومه وأهدافه لمكافحة الفقر ومساعدة الشرائح الضعيفة بمختلف ولايات السودان.

٨/ تحدث اللواء ركن (م) عبد الحي محجوب مدير الهيئة العامة للأطراف الصناعية مشيراً إلى أن الهيئة العامة للأطراف الصناعية من الأوائل على المستوى العربي والإفريقي فنياً. وأشار إلى الاستفادة من دراسات الدبلوم العالي والاستفادة من مركز الدمزين وأعلن جاهزيته للعمل في الجنوب وتوفير الأجهزة التعويضية.

٩/ تحدثت الأستاذة/ سارة أليجا - الأمين العام لاتحاد عام المرأة السودانية - مطالبة بآليات تنفيذ لمشروعات التمويل الأصغر بجانب أهمية التنسيق والتواصل بين الوزارات والاتحادات، كما تحدثت عن مشكلة تسويق المنتجات وكذلك الضمانات. وأوصت بإيجاد سوق لمنتجات المرأة.

١٠/ أثناء سير الاجتماع كان هنالك برنامج مصاحب تم خلاله عمل ندوة تحت اسم "ندوة فاطمة وربيبكا" تنفيذ مركز المرأة لحقوق الإنسان. كما تم توزيع بعض الملابس للأطفال وبطاقات التأمين الصحي. وتمت زيارة لصندوق التأمين الصحي والتأمين الاجتماعي بالولاية المضيفة وزيارة لمركز الأطفال كما تم تسليم عدد من العجلات لذوي الإعاقة الحركية، ومعدات وأدوات من ديوان الزكاة وتبرع نقدي وملابس لمركز الأطفال.

خاطب الجلسة الختامية الأستاذة بارسيليا نيابة عن حكومة الجنوب وأشارت إلى أن التنمية هي وسيلة للتواصل ومعرفة مشاكل وهموم المواطنين، كما أشارت إلى احترام الدستور القومي والأطر القانونية لدساتير الولايات، والاستفادة من خبرات ولاية الخرطوم كمصدر للمعلومات والتدريب، كما أمنت بأن حكومة الجنوب تلتزم بكل القرارات التي تصدر عن هذا الاجتماع.

كما اختتمت الأخت الوزيرة أميرة الفاضل شاكرة جميع الوزراء من كل الولايات وحكومة الجنوب وحكومة أعالي النيل ومرحبة بالدعوة لاستضافة الاجتماع القادم في غرب الاستوائية وإنفاذ التوصيات التي وردت في هذا الاجتماع.

أبرز مداخلات الوزراء الولائيين:

- ١- نجاح التمويل الأصغر في الولايات وخاصة في قطاع المرأة.
- ٢- تجارب اللإيات في مجال مكافحة الفقر وخاصة المشروعات الزراعية.
- ٣- المعلومات الخاصة بمؤشرات الفقر الذي صدر من الجهاز المركزي للإحصاء.
- ٤- أهمية البطاقة القومية للتأمين الصحي.
- ٥- إنشاء إدارات تنفيذية للتأمين الصحي في كل ولاية.
- ٦- أهمية التواصل بين الشمال والجنوب دعماً للسلام الاجتماعي.
- ٧- أهمية التنسيق بين ديوان الزكاة ووزارات الشؤون الاجتماعية بالولايات.
- ٨- أهمية الدعم الاتحادي للوزراء الولائيين في كل المجالات.
- ٩- الإشادة بتجربة ولاية الخرطوم والاستفادة من النماذج التي قدمت في مجال التمويل الأصغر والشرذ والتسول.

- ١٠- الدعم لإدارات المرأة وإنفاذ مشروع تنمية المرأة الريفية.
- ١١- المشروعات الصغيرة والتمويل الأصغر للمرأة أنفع وأجدي في مشروعات المرأة.
- ١٢- نسبة السداد عالية وينعكس على رفاه الأسرة (نماذج).
- ١٣- التركيز على مشروع تنمية المرأة وتعميمه في كل الولايات مع الشركاء الوطنيين والدوليين.

بعد العديد من المداولات والملاحظات والإطلاع على تجارب الولايات في مجال مكافحة الفقر خرج الاجتماع بالتوصيات التالية:

التوصيات:

في مجال الأطر المؤسسية والسياسات:

- ١- صياغة استراتيجية قومية للتمويل الأصغر.
- ٢- إنشاء مؤسسات التنمية الاجتماعية بالولايات.
- ٣- الاستفادة من النماذج المميزه للولايات وتعميمها وتوثيقها خاصة تجربة ولاية الخرطوم في معالجة الظواهر السالبة ومكافحة الفقر.
- ٤- التنسيق بين وحدات الضمان الاجتماعي.
- ٥- الاستفادة من الفرص المتوفرة والتمويل المتاح في البنوك حالياً (بنك الادخار والتنمية الاجتماعية) في مجال التمويل الأصغر.
- ٦- التزام الولايات بدفع اشتراكات التأمين الصحي للمساهمة في تطوير عمل التأمين الصحي بالولايات.

في مجال المرأة:

- ٧- مشاركة الولايات في إنفاذ السياسة القومية لتمكين المرأة.
- ٨- تكوين جمعيات نسوية وائتمانية لتسهيل عملية التمويل الأصغر.
- ٩- تثمين دور المرأة في عملية الاسترداد في مشروعات التمويل الأصغر.
- ١٠- تعميم مشروع النهوض بالمرأة الريفية على الولايات.

في مجال تخفيف الفقر:

- ١١- إنشاء آليات تنسيقية لجهود الفقر في الولايات.
- ١٢- تقييم تجارب التمويل الأصغر بالولايات.

في مجال بناء القدرات والتأهيل المجتمعي:

١٣- أهمية التدريب وبناء القدرات في مجال التمويل الأصغر.

١٤- تأهيل كافة فئات المجتمع خاصة المرأة والشباب في الولايات بالتركيز على الريف.

في مجال المعاقين والفئات الخاصة:

١٥- التنسيق مع الهيئة القومية للأطراف الصناعية لتدريب الكوادر العاملة بالولايات. والاستفادة القصوى من فرص دراسات الدبلوم العالي في الأطراف الصناعية.

١٦- الاهتمام بالأطفال المشردين وتأهيلهم وإدماجهم في المجتمع وكبار السن برعايتهم والاستفادة من خبراتهم وتجاربهم.

في مجال المعلومات والدراسات والبحوث والإعلام:

١٧- أهمية التواصل وربط المعلومات بين المركز والولايات.

١٨- الاهتمام بالدراسات والبحوث الاجتماعية ذات الصلة بالقضايا الاجتماعية.

١٩- الاهتمام بالإعلام والتوعية المجتمعية.